قطاع الشؤون الاجتماعية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لقاء رفيع المستوى عبر المنصة الالكترونية بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325حول المرأة والسلام والأمن
4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد العربي للمرأة التابع للجامعة اللبنانية الأمريكية، لقاء رفيع المستوى عبر المنصة الإلكترونية بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325حول المرأة والسلام والأمن، وذلك يوم 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 من الساعة 9:30 إلى الساعة 12:30 بتوقيت بيروت.

انعقد هذا المؤتمر ضمن ظروف معقدة يمر بها العالم أجمع بسبب جائحة كوفيد-19 والآثار التي خلفتها ولا تزال على الحياة الاقتصادية الاجتماعية والبنية التحتية للقطاعات الصحية في كافة أنحاء العالم بصرف النظر عن وقوع هذه البلاد تحت تأثير النزاع أو الصراع أو اللجوء. وأتى هذا الاجتماع ضمن مشروع إقليمي للوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن ودور الخطة في تهيئة الدول للتعامل مع الظروف الطارئة والمستجدات البيئية والصحية أو النزاعات.

المحتويات

الصفحة

مقدمة **3**

الملاحظات الافتتاحية..... **3**

الجلسة الأولى: تقديم ومناقشة عرض حول تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية خلال عشرين عاماً **4**

الجلسة الثانية: عرض ومناقشة الجهود الإقليمية للنهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن **4**

الجلسة الثالثة: استعراض ومناقشة أجندة المرأة والسلام والأمن بعد جائحة كوفيد-19 **5**

الجلسة الختامية: التوصيات..... **9**

المرفق- **قائمة المشاركين**..... **12**

مقدمة

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية والمعهد العربي للمرأة التابع للجامعة اللبنانية الأمريكية، لقاء رفيع المستوى عبر المنصة الإلكترونية بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325حول المرأة والسلام والأمن، وذلك يوم 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 من الساعة 9:30 إلى الساعة 12:30 بتوقيت بيروت.

انعقد هذا المؤتمر ضمن ظروف معقدة يمر بها العالم أجمع بسبب جائحة كوفيد-19 والآثار التي خلفتها ولا تزال على الحياة الاقتصادية الاجتماعية والبنية التحتية للقطاعات الصحية في كافة أنحاء العالم بصرف النظر عن وقوع هذه البلاد تحت تأثير النزاع أو الصراع أو اللجوء. وأتى هذا الاجتماع ضمن مشروع إقليمي تنفذه الإسكوا بعنوان دعم الدول العربية في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن المدعوم ماليا من الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ والحكومة الفرنسية للوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن ودور الخطة في تهيئة الدول للتعامل مع الظروف الطارئة والمستجدات البيئية والصحية أو النزاعات المسلحة.

أولا – الجلسة الافتتاحية

رحبت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا بممثلي وزارات الخارجية والآليات الوطنية المعنية بالمرأة في الدول العربية في هذا اللقاء الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العالم أجمع بسب جائحة كوفيد-19. وأشارت أن هذا الوضع يفرض علينا الخيار بين أن نتعامل معه كفرصة أو ككارثة. وأكدت أن الإسكوا تتعامل معه على أنه فرصة لتقييم الأوضاع والعمل على تطوير أدوات العمل التي تسهم في تحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية أو الحالات الوبائية. ووضحت أنه من الممكن اعتبار خطط العمل الوطنية أدوات تسهم في زيادة مناعة المؤسسات لتكون واعية، متنوعة، متكاملة، وقادرة على التكيف. وتوفر أجهزة الإنذار المبكر لقراءة الأزمات مبكرا والاستجابة لها بشكل فعال. وختمت السيدة العوضي كلمتها الافتتاحية بالتأكيد على أنه وبالنظر إلى الظروف والتحديات التي تمر بها المنطقة لا بد من اعتبار خطط العمل الوطنية حول تنفيذ القرار 1325 إحدى الأدوات الفاعلة في مواجهة التحديات الناشئة، مثل الإجراءات اللازمة لاحتواء تأثير أزمة فيروس كوفيد-19 على الدولة والمجتمع.

وألقت الوزير المفوض السيدة دينا دواي، مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة كلمة جامعة الدول العربية، بالنيابة عن السيدة السفيرة د. هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، حيث شيدت بالتعاون المثمر بين الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة كما أكدت على اهتمام جامعة الدول العربية بتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن على المستوى الإقليمي، مشددة على أنها قامت بمجهودات عدة في هذا المجال منذ إنشاء لجنة المرأة العربية عام 1971. واشارت في كلمتها أن الجامعة العربية كان لها الريادة على المستوى الإقليمي في عدد من المبادرات التي تدعم تنفيذ تلك الأجندة، فقد قامت بإعداد التقرير التجميعي الأول على المستوى الإقليمي حول التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بعد خمسة عشر عامًا في المنطقة العربية، والتقرير التجميعي الثاني حول التقدم لرصد التقدم المحرز لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية" حماية المرأة العربية: الأمن والسلام 2016-2018. ودليل "إعداد الخطط الوطنية للمرأة والسلام والأمن" والذي أصدرته الأمانة العامة بالتعاون مه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في يونيو 2020. ولفتت السيدة دواي إلى ظهور تحد جديد وهو تفشي وباء كوفيد–19، وأكدت على أهمية مناقشة سبل التخفيف من حدة الآثار السلبية لانتشار هذا الوباء على المرأة والفتاة مع صناع القرار في الدول العربية.، وأشارت الى الاجتماع الوزاري الاستثنائي الذي عقدته

الجامعة لبحث آثار كوفيد-19 على النساء والفتيات" في يونيو الماضي. وقد خرج الاجتماع بعدد من التوصيات المهمة التي كانت بمثابة خريطة طريق إرشادية لتخطي هذه الأزمة. وتحدثت عن دور الآليات التي أقرتها لجنة المرأة العربية والتي تنشط في مجال المرأة والسلام والأمن، وهما آلية "لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة" و"الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام" التي اعتمدت في آذار/ مارس 2020، وتضم في عضويتها دبلوماسيات رفيعات المستوى من الدول العربية لتعزيز مشاركة النساء في عمليات الوساطة.

وفي كلمتها، أشارت السيدة ميريام صفير، مديرة المعهد العربي في الجامعة اللبنانية الأميركية، إلى أن المعهد العربي يسعى، في إطار دوره كمؤسسة أكاديمية للعمل باستمرار على تطوير وترسيخ بنود أجندة المرأة والسلام والأمن من خلال البحوث العملية التي تركز على الديناميات الاجتماعية-السياسية أو ضمن البرامج التعليمية، بالإضافة إلى الشراكة مع الإسكوا التي تساعد على تحقيق بنود هذه الأجندة. وأوضحت أن الأزمة الاقتصادية والصحية التي يعاني منها لبنان تفاقمت بعد انفجار مرفأ بيروت. إلا أن كافة الحلول المقترح غاب عنها المفاهيم الخاصة بالمساواة بين الجنسين بالرغم من أن المشاكل والصعوبات التي يعاني منها لبنان تؤثر سلباً على المرأة بشكل خاص.

كما رحبت السيدة سوزان ميخايل الدهجان، المديرة الإقليمية في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالمشاركين وأعربت عن سعادتها بأن يكون هذا أول اجتماع لها تشارك بها بعد أن أخذت مسؤولية إدارة المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأكدت أنها تتطلع للعمل مع الشركاء ومع الدول

ثانياً - العروض

ألف- تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العالم العربي في ظل جائحة كوفيد-19

قدمت كل من الوزير المفوض دينا دواي والسيدات هبة زيان وندى دروزه عروضا تناولن فيها الجوانب المختلفة من تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن لتشمل الجهود الإقليمية للنهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن، والعلاقة بين الخطط الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن وخطط الاستجابة الخاصة بجائحة كوفيد-19، وتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية خلال عشرين عاما.

قدمت الوزير المفوض دينا دواي، مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة، بعرضاً لمناقشة الجهود الإقليمية للنهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن والذي القى الضوء بشكل مفصل على أهم المحطات في مسيرة جامعة الدول العربية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن منذ العام 2013 وحتى 2020، وأشارت إلى الإصدارات الهامة للأمانة العامة في هذا الشأن والتي تعد مظلة إقليمية استرشادية هامة للدول الأعضاء لوضع خططهم الوطنية لتنفيذ القرار 1325. ولفتت الوزير المفوض دواي الى جهود جامعة الدول العربية بإعداد الاستراتيجية الإقليمية حول حماية المرأة العربية وتحديث خطة العمل التنفيذية حول حماية العربية الأمن والسلام 2015 - 2030. كما تطرقت الى التقرير التجميعي الأول على مستوى المنطقة العربية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بعد خمسة عشر عاماً من اعتماده في مجلس الأمن. وأنجزت مؤخرا التقرير التجميعي الثاني حول التقدم المحرز لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام 2016- 2018". كما قامت الجامعة بتقديم الدعم الفني للآليات الوطنية المعنية بالمرأة من أجل وضع خطط وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 مما اسهم في تطوير دليل لإعداد الخطط الوطنية للمرأة والسلام والأمن. وبينت السيدة دواي أن الأمانة العامة تعمل حالياً على إعداد استراتيجية وخطة عمل للشبكة العربية لوسيطات السلام، تعد الأولى من نوعها.

وقدمت السيدة هبة زيان، محللة البرامج في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة نتائج الدراسة التحليلية التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقييم الترابط بين خطط العمل الوطنية قيد التنفيذ والخاصة بأجندة المرأة والسلام والأمن في العراق والأردن وفلسطين وتونس واليمن وإطار عمل الأمم المتحدة للاستجابة لجائحة كورونا. ومن أبرز النتائج التي وصل لها التحليل أهمية الخطط الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في الاستجابات الوطنية للجائحة حيث تتفق 64% من التدابير عبر خطط العمل الست بشكل مباشر مع النهج الموصى به في إطار عمل الأمم المتحدة. وقدمت هبة عدد من التوصيات الصادرة عن الدراسة التحليلية ومنها أهمية إجراء تحليل كامل مفصل حسب الجنس لتأثير أزمة كورونا على كل سياق، بما في ذلك تداخل النوع الاجتماعي والجائحة والصراعات القائمة والخلافات السياسية و/أو قضايا بناء السلام. يجب أن تقوم أية استجابة وطنية على أساس فهم أفضل للجائحة، ويتحقق ذلك فقط من خلال استخدام منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. كما أوصت الدراسة بأهمية تحديد فرص الاتساق بين الإدارات الحكومية المسؤولة عن الإشراف وتنفيذ خطط العمل الوطنية، وتلك التي تشرف على الاستجابة لـجائحة كورونا، وتعظيم أوجه التطابق بينها (حيثما كان ذلك ممكنًا). ويعني ذلك ضرورة أن تكفل تلك الإدارات المشرفة على تنفيذ خطط العمل والاستجابة لجائحة كورونا وجود المرأة والسلام والأمن ضمن الاستجابة الوطنية للجائحة. كما ينبغي تخصيص المزيد من موارد التمويل للمنظمات النسائية نظرًا للأدوار العديدة التي تلعبها في الاستجابات الوطنية للوباء. ويشمل ذلك دعم دورها في التدخل المجتمعي، مثل تبادل المعلومات والحوار المجتمعي وبناء السلام مما يسهم في تعميق الثقة في تلك المنظمات في هذا الوقت. ومن المهم أيضًا إعطاء الأولوية وتخصيص موارد لخدمات الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له التي يقدمها المجتمع المدني، فضلاً عن الخدمات التي تقدمها الدولة.

قدمت السيدة ندى دروزة، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين في مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا عرض لنتائج التقرير الذي تعده الإسكوا ويرصد تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية خلال عشرين عاما. وبينت أن التقرير اعتمد على عدد من المصادر منها مؤشر المرأة والأمن والسلام الذي قامت بتطوير جامعة جورجتاون ومؤسسة بريو بالإضافة الى سلسلة تقارير العدالة بين الجنسين والقانون والمعلومات التي قدمتها الدول في استعراضاتها الدورية حول تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وبينت أن الدول العربية باتت تشهد تزايد تدريجي تجاه إعداد خطط وطنية لتنفيذ القرار 1325 وإن كان هناك تفاوتا بين الدول إما بالنسبة الى الجهة المعنية بإعداد وتنفيذ الخطة (وزارة الخارجية أو الآليات الوطنية المعنية بالمرأة)، أو بالنسبة لإعداد خطط وطنية متخصصة أو إدماج محاور القرار 1325 في الاستراتيجيات والخطط الوطنية القائمة.

باء - استعراض الدول لدورها في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن بعد جائحة كوفيد-19

أكدت معالي السيدة ليلى بنت أحمد بن عوض النجار، وزيرة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان على مواكبة السلطنة للالتزامات الدولية المختلفة المعنية بتمكين المرأة التي عملت على تعزيز حقوقها على كافة الأصعدة وسخرت كل الجهود لذلك وخاصة في ظل جائحة كوفيد-19 التي يمر بها العالم منذ بداية هذا العام، مشيرة إلى انها راعت السياسات والإجراءات الاحترازية التي اتخذت بحق الفئات الأكثر احتياجاً والأكثر تضرراً من الآثار المترتبة عن الجائحة، ووفرت لها الوسائل ويسرت لها السبل للوصول للخدمات المختلفة. وأوضحت معاليها بأن السلطنة ماضية في جهودها لتعزيز دور المرأة والنهوض بها في كافة المجالات وتوفير الرعاية والحماية والتمكين للفئات الأكثر احتياجاً. وأشارت معاليها في كلمتها إلى إدراك السلطنة للترابط العضوي بين حقوق الأنسان والسلام وقد حرصت على مد جسور الصداقة مع العالم وإقامة العلاقات الحسنة والمتكافئة مع الدول المحبة للسلام والالتزام بالمواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة.

وشددت سعادة السيدة نورة السويدي، الأمينة العامة للاتحاد النسائي العام في، على أن الاحتفال بمرور عشرين عاماً على قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن، يمثل لدولة الإمارات العربية المتحدة

فرصة هامة لتجديد التزاماتها الوطنية والدولية في تنفيذ بنود هذا القرار الهام. فقد كلفت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الاتحاد النسائي العام بمهمة تطوير خطة عمل وطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة والسلام والأمن والقرارات اللاحقة له، وستتولى خطة العمل الوطنية بتعزيز التزام دولة الإمارات بأجندة الأمن والسلام وبناء قدرات المرأة في الأمن والسلام. وبينت سعادة السيدة السويدي، أن مبادرة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لتمكين المرأة في السلام والأمن، تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في قطاعي الأمن والسلام وزيادة عدد النساء المؤهلات للعمل في القطاع العسكري، وإنشاء شبكات لدعمهم حول العالم.

كما أوضحت أن حكومة دولة الإمارات عملت بكل طاقاتها للتصدي لجائحة كوفيد-19 داخل الدولة، من خلال إطلاق شعار "لا تشلون هم" لجميع المواطنين وغير المواطنين، وتفعيل آلية العمل عن بُعد للنساء الحوامل واللاتي لديهن أطفال في الصف التاسع فما دون، وسن التعليمات للحفاظ على حقوقهن وضمان سلامتهن وأمنهن في بيئة العمل، إلى جانب تطوير خدمة الصيدلية المتنقلة "دوائي" التي تقوم بتوصيل الأدوية إلى المنازل. وذكرت ان جهود دولة الإمارات لم تقتصر عند حدود الإمارات بل تخطتها من خلال إطلاق العديد من المبادرات الإنسانية لتعزيز الجهود العالمية لمجابهة كوفيد -19.

وأشارت الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى آل خليفة وكيل وزارة الخارجية عضو المجلس الأعلى للمرأة في كلمتها أنه في ظل الأزمة العالمية المستجدة فإن هناك حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لإرساء دعائم السلام، مشيرة إلى تأييد مملكة البحرين للدعوة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في الأشهر الأولى من الجائحة لوقف عالمي فوري لإطلاق النار، وتسخير الجهود الدولية لمواجهة فيروس (كوفيد 19). وأكدت أن مملكة البحرين، بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، تضع في مقدمة أولوياتها الوطنية المحافظة على أقصى مستويات الأمن الاجتماعي بما يدعم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار والشأن العام، ودورها كشريك متكافئ في التعامل مع التحديات والفرص الراهنة والمستقبلية، وذلك من خلال الاكتفاء الذاتي والتفوق العلمي، والتقنية الرقمية.

وبينت الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى آل خليفة إلى أنه إدراكاً بأهمية تحقيق التوازن بين الجنسين بما يصب في التنمية المستدامة، بلغت مملكة البحرين مرحلة متقدمة من العمل حيث تقوم على نظام شامل لحوكمة عمليات الإدماج وتكافؤ الفرص بين الجنسين. وذكرت إنه انطلاقًا من إيمان مملكة البحرين بأهمية التعليم في تمكين الفتيات والنساء خاصة المتضررات في مناطق النزاعات، فقد بادرت المملكة بإنشاء عدد من المدارس في مخيمات اللاجئين السوريين في دول الجوار السوري، وكذلك في قطاع غزة. وعلى صعيد آخر، تعمل مملكة البحرين للقضاء على جميع الممارسات وسد الفجوات التي تعيق تقدم المرأة مثل مكافحة الإتجار بالأشخاص، حيث حافظت على موقعها ضمن الفئة الأولى بتقرير وزارة الخارجية الأمريكية المعني بمكافحة الإتجار بالأشخاص للعام الثالث على التوالي، ومواصلة انفرادها بهذه المرتبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشارت أن هذا العام يصادف أيضًا الاحتفال بمناسبات مهمة تُعنى بالمرأة والسلام والأمن وهي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، والذكرى الخامسة والعشرين على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى العشرين على اعتماد قرار مجلس الأمن 1325، الذي ينص علـى المشاركة المتساوية للرجـال والنسـاء علـى كافـة المسـتويات، وبالأخص علـى مستوى صنع القرار وإشراك المرأة في عمليات بناء السلام والحفاظ عليه في ظل الكوارث والنزاعات التي قد تلم بالبشرية.

واستهلت معالي الوزيرة الدكتورة آمال حمد في كلمتها بالتأكيد على ضرورة التطرق للنزوح واللجوء ومعالجة الخصوصية الفلسطينية بما يتعلق بالقرار 1325، بإدانة واضحة لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي. وأضافت بأننا وعلى شرف اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية، عقدنا مؤتمراً دولياً، وأطلقنا الجيل الثانـي لخطـة القرار 1325، واستعراض التجارب العربية، والجهود الدبلوماسية لبعثاتنا في جنيف وواشنطن والتطرق لشبكة

وسيطات السلام. وتابعت بأن جهود دولة فلسطين في الأعوام الأربعة المقبلة ستتركز على البناء على مخرجات الجيل الأول، والتركيز على رصد الانتهاكات ضد النساء وخاصة الانتهاكات الإسرائيلية، وإنشاء مراكز إنذار اجتماعي مبكر، لرصد الآثار السلبية ومعالجتها قبل تفاقمها، وتعزيز دور ومشاركة النساء في السلام والأمن والوساطة، ومساءلة الاحتلال على جرائمه، وتعزيز صمود التجمعات السكانية المعرضة للانتهاكات أكثر من غيرها. وأوصت معاليها بأهمية إصدار بيان من الأمين العام للأمم المتحدة يراعي الخصوصية الفلسطينية، ودعوة الممولين للمشاركة بالتمويل وتوحيد الجهود لمتابعة التنفيذ وسهولة إعداد التقارير لاحقاً، وإنشاء نظام للمتابعة والتقييم، وإنشاء منصة إلكترونية لكافة الشركاء توضع عليها كافة المنتجات المتعلقة بالقرار 1325 من خطط وبيانات ورسومات توضيحية، وإدماج آثار (كورونا)، تحت بند الوقاية في الطوارئ.

وأشار سعادة الدكتور تركي عبد الله زيد آل محمود، مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية بدولة قطر، إلى أن الدولة تدعم تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن على جميع المستويات، حيث دعمت جميع الجهود التي تهدف إلى تحقيق السلام منها على سبيل المثال دعم الدراسة العالمية حول مشاركة المرأة في السلام، والتي خلصت إلى ان إشراك المرأة في عمليات السلام لها آثار إيجابية ومستدامة وتسهم في منع نشوب النزاعات.
كما أشار إلى أن الذكرى العشرين لصدور القرار 1325 ينبغي اعتبارها فرصة مهمة لإعادة النظر في النهج المتبع والاستفادة من الممارسات الجيدة في هذا المجال للبناء عليها وتحديد التحديات وسبل التغلب عليها.
كما نوه إلى ضرورة توحيد الجهود المبذولة في سياق تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، وأجندة الشباب والسلام والأمن التي اعتمدت في قرار مجلس الأمن 2250 لعام (2015). وفي الختام، أكد سعادة الدكتور / تركي بن عبد الله زيد آل محمود التزام دولة قطر بمواصلة التعاون مع جميع الأطراف المعنية بأجندة المرأة والسلام والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتوفير ما يلزم في دعم ضمان التنفيذ والمساهمة في إرساء السلام الأمن المستدامين في جميع أنحاء العالم.

وأكد سعادة السفير محمود عفيفي، نائب مساعد وزير الخارجية للمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية بوزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية، دعم جمهورية مصر العربية لأهداف ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم 1325 منذ اعتماده، حيث ان تمكين المرأة في الاقتصاد والثقافة والسياسة والمجتمع هو الركيزة الأساسية لحياة خالية من العنف وعنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. وذكر ان مصر تؤمن أن مشاركة المرأة في عمليات صنع السلام وحفظ السلام ستؤدي إلى نتائج أفضل. وأشار إلى أن جائحة كورونا تعيق تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، لاسيما في مناطق النزاعات والمسلحة وما بعد النزاع.
كما أوضح إلى ان مصر كانت أول دولة في العالم تصدر "ورقة سياسات حول الاستجابة السريعة لوضع المرأة أثناء تفشي كوفيد -19 لرصد آثار الوباء على النساء والفتيات وتطوير الاستجابة التي تأخذ في الاعتبار الفوارق بين الجنسين.

وأشار السفير عفيفي إلى أن أجندة المرأة والسلام والأمن ما زالت تفتقر إلى معالجة معاناة المرأة في ظل الاحتلال الأجنبي، وخاصة المرأة الفلسطينية. كما أشار إلى دور مصر الرئيسي في إنشاء شبكات عربية وإفريقية ومتوسطية للنساء وسيطات السلام، والتحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء وسيطات السلام. ولفت إلى أن مصر اقترحت قراراً في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسي، وأكد الحرص على مكافحة جرائم التعدي والاستغلال الجنسي داخل منظومة الأمم المتحدة ككل. وأخيراً، دعا إلى تجديد الالتزام السياسي والأخلاقي لتمكين المرأة في المناطق والبلدان الخارجة من النزاعات.

وشددت المستشارة السيدة هدى الشايجي، عضو مجلس إدارة الديوان الوطني لحقوق الإنسان بدولة الكويت أن جميع أجهزتها الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني فيها وخاصة المعنية لم يدخروا جهداً سواء قبل هذا الوباء أو بعده في دعم المرأة والنهوض بها والعمل على التنسيق مع بعضها البعض لإعداد خطط وبرامج

لمواجهة هذا الوباء، حيث حرصت الدولة على عدم تأثير هذا الوباء على التعليم وتوفير كافة السبل للتحصيل العلمي. وكذلك توفير الرعاية الصحية لكافة أفراد المجتمع وخاصة النساء وأفراد الأسرة والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وبينت أن دولة الكويت حرصت على توفير الغذاء والضمان الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات لمواجهة هذا الوباء. وعليه، صدرت عدة تشريعات خلال الجائحة، بعضها يتعلق بالصحة ومنها ما يتعلق بالأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص. كما تم مؤخراً اصدار قانون الحماية من العنف الأسري. وأشارت إلى ان سياسة دولة الكويت هي التطوير والتنمية في جميع المجالات ويأتي في مقدمتها حقوق وقضايا المرأة، كما يشمل تمكين المرأة في كافة المجالات، لاسيما الوظائف العسكرية والدبلوماسية ومراكز صنع القرار.

أشارت الدكتورة ليلى اللافي، رئيسة وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في دولة ليبيا، إلى ان المرأة في ليبيا هي الأكثر معاناة من ويلات الحروب والنزاعات، لذا فهي أصبحت في بيئة تفتقر قيم الأمن والسلام حيث ان العبء الأكبر كان وما يزال ثقيلاً عليها. وتساءلت كيف نحتفل بالذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن وليبيا ودول أخرى تحت ثقل وحكم منطق مطامع الدول الكبرى والإسلامية على حساب قيم السلام والأمن والإنسانية. وأشارت إلى إيمان الجمهورية الليبية بأن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التمكين وذلك من خلال البرامج والاستراتيجيات التي تبني وترتقي بقدرات المرأة وتوفر لها فرصاً حقيقية في تولي مناصب صنع القرار. وبينت ان وحدة دعم وتمكين المرأة في المجلس الرئاسي تعمل على صياغة استراتيجية وطنية لتمكين المرأة الليبية، تستهدف جميع الليبيات في الداخل والخارج، بمشاركة مؤسسات القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني ضمان ان تكون شاملة وفعالة ومستدامة.

شكرت السيدة فاتن السبعي، المكلفة بملف قرار مجلس الامن حول المرأة والسلام والامن بوزارة المرأة والأسرة وكبار السن في الجمهورية التونسية، الإسكوا وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة على هذه الدعوة للمشاركة في هذا اللقاء الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325، حيث اشارت إلى ان للجمهورية التونسية سبق ان احتفلت بهذه المناسبة في 2020/10/26، وكانت فرصة جددت فيها معالي الوزيرة السيدة إيمان الزهواني هويمل وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن الالتزام السياسي بتنفيذ القرار1325. وأشارت إلى ان تونس اعتمدت خطة وطنية في عام 2018 لتنفيذ القرار 1325 وهي خطة وطنية تم اعتمادها في إطار عملية تشاركية ووافق عليها رئيس الحكومة ومجلس الوزراء وهي ملزمة للجميع. وتضمنت خمسة محاور اختلفت فيها عن محاور القرار 1325 بإضافة محور مهم وهو بخصوصية الوضع في تونس وهو محور التوعية والمناصرة والاعلام. وأضافت ان الخطة الوطنية اعقبتها خطط عمل قطاعية في 14 قطاعاً، خطط قطاعية مهمة مثل الداخلية والدفاع والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والشؤون الاجتماعية.

أشارت السيدة ريتا الشمالي، مسؤولة تطوير مشاريع من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية الى ان الهيئة الوطنية طورت خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن بشكل تشاركي، حيث شاركت مختلف الوزارات والإدارات العامة المعنية ومنظمات المجتمع المدني في إعدادها بدعم من وكالات وهيئات الأمم المتحدة. كما استعرضت جهود الهيئة الوطنية للعمل مع الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 لجهة مكافحة ظاهرة ممارسة العنف ضد النساء والفتيات والتي تفاقمت خلال الحجر المنزلي، وأشارت إلى الجهود التي تبذلها الهيئة الوطنية منذ بداية الجائحة من حيث تكثيف التنسيق مع وزارة الاتصالات ووزارة الداخلية والتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل لتقديم خدمات للنساء والفتيات المعرضات للعنف على عدة محاور ومستويات.

كما استعرضت مراحل إعداد الخطة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 بدءاً من تكليف رئاسة مجلس الوزراء للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بإعداد خطة وطنية للقرار، ومن خلال الجهود التي بذلتها

الهيئة الوطنية لكسب تأييد المسؤولين لضرورة العمل بالقرار 1325 واعتماد الخطة الوطنية المعدة لتنفيذه، وصولاً إلى إقرار هذه الخطة من قبل الحكومة اللبنانية والحصول على دعم دولي لتنفيذها.

الجلسة الختامية: التوصيات

برزت خلال المداخلات المقدمة من الدول الأعضاء المشاركة في اللقاء، التوصيات التالية:

1. وضع خطط مفصلة ومشتركة لمواجهة أزمات معينة (مثل كوفيد-19).
2. دعوة الجهات الحكومية والإقليمية الممولة للمشاركة بتوفير الموارد المالية لتوحيد الجهود ومتابعة التنفيذ وتسهيل إعداد التقارير لاحقاً.
3. إنشاء نظام للمتابعة والتقييم.
4. إنشاء منصة إلكترونية لجميع الشركاء توضع عليها جميع المواد والإصدارات المتعلقة بالقرار 1325، بما في ذلك الخطط والبيانات والرسوم التوضيحية.
5. توحيد جهود الحركة النسوية العالمية للضغط على مجلس الأمن لتنفيذ مخرجات الاجتماعات رفيعة المستوى.
6. دمج آثار كوفيد-19 تماشياً مع قرار 1325 في الموازنات الحكومية والدولية لاسيما في إطار بند الوقاية.
7. تبادل الخبرات بين جميع الدول العربية فيما يتعلق قرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.
8. العمل على عقد اجتماع إقليمي مع كافة الدول العربية لإعادة النظر في التوجهات العامة للخطط الوطنية في ظل تداعيات ازمة كوفيد -19 وما قد يترتب على ذلك.
9. العمل على وضع منصة إقليمية لمخرجات الخطط الوطنية.
10. إنشاء منصة إلكترونية تتضمن مؤشرات دقيقة للمخرجات والوطنية وكيفية متابعة هذه الخطط.
11. دعم عمل المنظمات الإقليمية في هذا المجال وإمكانية توفير التمويل اللازم للأنشطة الإدارية المستجيبة لطلبات الدول.

قائمة المشاركين والمشاركات

المملكة الأردنية الهاشمية السيدة سلمى النمس الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بريد إلكتروني: salma.n@johud.org.jo	**الإمارات العربية المتحدة** سعادة نورة السويدي الامينة العامة للاتحاد النسائي العام الاتحاد النسائي العام بريد إلكتروني: Nr-alsuwaidi@gwu.ae
مملكة البحرين سعادة الشيخة رنا بنت عيسى آل خليفة وكيل وزارة الخارجية عضو المجلس الأعلى للمرأة بريد إلكتروني: ralkhalifa@mofa.gov.bh	الأستاذة نورا الرفاعي رئيسة قسم التعاون المحلي والدولي المجلس الأعلى للمرأة بريد إلكتروني: nalriffai@scw.bh
الشيخة زين بنت حمد آل خليفة أخصائية تعاون دولي المجلس الأعلى للمرأة بريد إلكتروني: zalkhalifa@scw.bh	**الجمهورية التونسية** السيدة فاتن السبعي مكلفة بملف قرار مجلس الامن حول المراة والسلام والامن وزارة المرأة والأسرة وكبار السن بريد إلكتروني: sebei.faten@gmail.com
دولة الكويت السيدة هدى عبد المحسن الشايجي عضو مجلس إدارة ورئيسة لجنة الأسرة الديوان الوطني لحقوق الإنسان بريد إلكتروني: Huda.alshaiji@hotmail.com	**جمهورية السودان** السيدة سليمة إسحق مديرة وحدة العنف ضد المرأة والطفل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بريد إلكتروني: sulaima-sharif@hotmail.com
دولة فلسطين معالي الوزيرة الدكتورة آمال حمد وزارة شؤون المرأة بريد إلكتروني: info@mowa.pna.ps r_janho@mowa.pna.ps randasousou85@gmail.com	الدكتور حنا نخلة مستشار الوزيرة وزارة شؤون المرأة بريد إلكتروني: h_nakhleh@mowa.pna.ps
السيد أمين عاصي مدير عام التخطيط والسياسات وزارة شؤون المرأة بريد الكتروني: amein0003@hotmail.com	**ليبيا** الدكتورة ليلى إبراهيم معتوق اللافي رئيسة وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي ليبيا بريد إلكتروني: la_lafi@yahoo.com

دولة قطر سعادة الدكتور تركي بن عبد الله زيد آل محمود مدير إدارة حقوق الأنسان وزارة الخارجية بريد إلكتروني: talmahmoud@mofa.gov.qa	الأنسة عائشة علي الكواري باحث سياسي ثالث وزارة الخارجية بريد إلكتروني:aishaalkuwari@mofa.go.qa
الجمهورية اللبنانية السيدة ريتا الشمالي مسؤولة تطوير مشاريع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بريد إلكتروني: rita.chemaly@nclw.gov.lb	**جمهورية العراق** السيدة ثائرة عبد الحسين حسن نقطة الارتباط دائرة تمكين المرأة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بريد إلكتروني: thairakaflawi@gmail.com
سلطنة عُمان معالي الوزيرة السيدة ليلى بنت أحمد بن عوض النجار وزيرة التنمية الاجتماعية	السيدة جميلة بنت سالم جداد مديرة دائرة شؤون المرأة وزارة التنمية الاجتماعية بريد إلكتروني: ja.milas@hotmail.com
جمهورية مصر العربية سعادة السفير محمود عفيفي نائب مساعد وزير الخارجية للمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية وزارة الخارجية بريد إلكتروني: afifi.mahmoud1@outlook.com	السيدة فاطمة الزهراء حسن سكرتير أول وزارة الخارجية بريد إلكتروني: fatouma1228@gmail.com
السيدة سميرة الرشوان المجلس القومي للمرأة بريد إلكتروني: Samirarashwan01274@gmail.com	**المملكة المغربية** السيدة وسيمة بوجراد مكلفة بملف المرأة، السلام والأمن مديرية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بريد إلكتروني: ouassima.boujrad@gmail.com
الجمهورية العربية السورية السيدة شادية محرز عضو في مجلس إدارة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بريد إلكتروني: sham1421976@gmail.com	**الجمهورية الإسلامية الموريتانية** السيد السالك ولد الجيرب مدير الدراسات والتعاون والمتابعة وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة بريد إلكتروني: sojereb2@gmail.com
الجمهورية اليمنية السيد أحمد علي عبدة حمادي مدير عام مكتب الوزير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بريد إلكتروني: hmady2005@gmail.com	

الهيئات المنظمة	
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
السيدة سوزان ميخايل الدهجان المديرة الإقليمية بريد إلكتروني: Susanne.mikhail@unwomen.org shyma.bakr@unwomen.org	ا السيدة هبة زيان محللة برامج بريد إلكتروني: heba.zayyan@unwomen.org
جامعة الدول العربية	
الوزير المفوض دينا دواي مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة بريد إلكتروني: dina.douay@las.int	السيدة شذى عبد اللطيف مسؤول ملف المرأة / إدارة المرأة والأسرة والطفولة بريد إلكتروني: shaza.zaher@las.int
الجامعة اللبنانية الامريكية	
السيدة ميريام صفير مديرة المعهد العربي في الجامعة الأمريكية الجامعة اللبنانية الأمريكية بريد إلكتروني: myriam.sfeir@lau.edu.lb	
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	
السيدة مهريناز العوضي مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة بريد إلكتروني: elawady@un.org	السيدة ندى دروزه رئيسة قسم العدالة بين الجنسين بريد إلكتروني: nada.darwazeh@un.org
السيد أكرم خليفة مستشار إقليمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مركز المرأة بريد إلكتروني: khalifaa@un.org	السيدة إيمان بكار مساعدة إدارية بريد إلكتروني: bakkari@un.org